IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[المفاهيم والخصائص للبلدان الأقل نموا بالتركيز علي الدول غير الساحلية بإفريقيا]

[إعداد الباحث: إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي]
[أستاذ مشارك - جامعة كسلا - كلية التربية - قسم الجغرافيا - السودان]

مستخلص الدراسة

هدفت دراسة المفاهيم والخصائص البلدان الأقل نموا بالتركيز علي الدول غير الساحلية بإفريقيا الي تشخيص الأسباب والعوامل الكامنة وراء تعدد تلك المفاهيم والخصائص للبلدان الأقل نموا واستخدمت الدراسة عدة مناهج متفق عليها في أساليب الدراسات العالمية منها منهج شمولية الواقع الجغرافي ومنهج التحليل المكاني والمنهج الإقليمي بالإضافة الي المنهج الاستدلالي والاستقرائي.اعتمد الباحثين في جمع البيانات والإحصاءات المطلوبة للدراسة علي مصادر المعروفة مثل الكتب المنهجية الجغرافية والتقارير والنشرات العلمية التي صدرت من جهات ذات الصلة بالبلدان الأقل نموا وتوصلت الدراسة الي إن هنالك عدة مفاهيم لا يمكن فصلها من بعضها البعض وهي تبدو كحلقة دائرية مفرغة والتي أفضت الي خصائص متعددة كانت بمثابة وصمات تتعلق بتلك البلدان تبدو مؤشراتها في ماهو اقتصادي واجتماعي وطبيعي وصحي وتواجه البلدان الأقل نموا معوقات تمثلت في خصائصها التي أصبحت بمثابة نقاط ضعف لتلك الدول.نجد القاسم المشترك بين الأقل نموا هو الفقر والهدر الديمغرافي واقتصاد الفقاعة واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات والاستراتيجيات المرحلية التي من نشأنها معالجة الوضع القائم في الوقت الراهن والمستقبل تتمثل في الأتي لابد من إيجاد برامج تخدم الأهداف التنموية السابقة بدلا عن عمل برامج جديدة غير محسوبة النتائج تماشيا مع ذلك لابد من تطبيق المنهج الإقليمي كدراسة للمحتويات تلم البلدان خصوصا في النواحي الطبيعية والبشرية وايضا تطبيق منهج التخطيط الإقليمي بأبعاده المختلفة منهجا وأسلوبا ونمطا حياتيا وذلك لتغير خيارات الهجرة لدي المهاجرين اتجاه المراكز الحضرية مع استبدال أيضا خيارات المقيمين داخل المراكز الحضرية الذي يعرف بنظام الهجرة العكسية اتجاه الريف وذلك تطبيقا لمنظومة التنمية المستدامة بكافة إبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مما ينتج عنه تطبيق مفهوم الحضرنة المستدامة وذلك لتخطي تلك العقبات اتجاه التنمية في تلك البلدان.

الكلمات المفتاحية: للبلدان الأقل نموا، المفاهيم والخصائص، الدول غير الساحلية، إفريقيا.

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)

15 – كانون الثاني – 2021 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

Concepts and characteristics of the least developed countries Focusing on landlocked countries in Africa

Ibrahim Abdelatif Abdelmutalab Khojali
Professor Associate
University of Kassala-Sudan
Faculty of Education
Department of Geography

Abstract

The study of the concepts and characteristics of the least developed countries, focusing on the landlocked countries in Africa, aimed to diagnose the reasons and factors behind the multiplicity of those concepts and characteristics of the least developed countries. The study used several agreed approaches in the methods of global studies, including the comprehensive geographic reality approach, the spatial analysis approach, the regional approach in addition to the inferential approach. In collecting the data and statistics required for the study, the researchers relied on well-known sources such as geographical methodological books, reports and scientific publications issued by bodies related to the least developed countries, and the study concluded that there are several concepts that cannot be separated from each other and it looks like a vicious circle that led to Multiple characteristics were stigmas related to those countries whose indicators appear in what is economic, social, natural and healthy. The least developed countries face obstacles represented in their characteristics that have become weaknesses for these countries. We find the common denominator between the least developed countries is poverty, demographic waste and the bubble economy. The study concluded with a number of recommendations and strategies. The stages that we create to address the condition P. Existing at the present time and in the future is represented in the following. It is necessary to find programs that serve the previous development goals instead of creating new programs that have not calculated results in line with that. The regional approach must be applied as a study of the contents for countries, especially in the natural and human aspects, as well as applying the regional planning approach in its various dimensions. And a lifestyle and lifestyle in order to change immigration options among immigrants towards urban centers while also replacing the options of residents within urban centers, which is known as the reverse migration system towards the countryside, in application of the sustainable development system in all its social, economic and environmental dimensions, which results in the application of the concept of sustainable urbanization in order to overcome those obstacles towards development In those countries.

Keywords: For the least developed countries, Concepts and characteristics, Iandlocked countries, Africa.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المحور الأول:أساسيات الدراسة:

مقدمة الدراسة:

إن البلدان الأقل نموا في العالم توزع ثلاث علي ثلاث قارات هي أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتننية وتعاني هذه البلدان من عدة محددات خارجية وداخلية ساهمت بدرجات متفاوتة في تعطيل دولاب العمل التنموي بتلك البلدان مما انعكس سلبا علي إنسان تلك البلدان وتماشيا مع ذلك وضعت في المحافل الدولية والأكاديميين والاقتصاديين بعدة صفات معاييرية ذات دلالات بنمط الحياة والتنمية بتلك البلدان.

مشكلة الدراسة:

تعددت المفاهيم والخصائص في البلدان الأقل نموا مما خلقت حلقة دائرية بينهما وجعلت هنالك صعوبة في الفصل بينهما متمثلة في الأسباب والنتائج بتلك البلدان وتمثلت البلدان الأقل نموا في العالم التي يبلغ عددها حوالي خمسون دولة وهي موصوفة بالهشاشة والضعف والفقر وضالة الدور التنموي والهدر الديمغرافي

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة السؤال الرئيسي التالي؟

تتعدد المفاهيم والخصائص للدول النامية حسب المعايير والتقسيمات الدولية.

أهمية الدراسة:

1- كشف الفجوة بين البلدان الأقل نموا والبلدان المتقدمة.

2- معرفة التفاوتات الإقليمية بين البلدان الأقل نموا في العالم

3- معرفة الإشكاليات التي تقع فيها الدول غير الساحلية ذات الصلة بعملية التنمية.

أهداف الدراسة:

1- إبراز المفاهيم والخصائص التي تتعلق بالبلدان النامية في إفريقيا0

2- معرفة المفاهيم ذات الصلة بلدان الأقل نموا وخصائص والمعايير الدولية لتصنيفها

3- التميز مفهوم المجتمعات ذات الصلة كمفهوم التخلف والتقدم.

4- معرفة البلدان الأقل نموا ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والصحية.

مناهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف اعتمدت الدراسة المناهج التالية حسب الخصوصية:

1- منهج شمولية الواقع الجغرافي: حيث يعد من المناهج الجغرافية المعاصرة ويؤكد إن البيئية الجغرافية للأمكنة هي كل متكامل يصعب تجزيئه (غرابيه،2012م) ، واتبعت الدراسة هذا المنهج في دراسة الملامح الرئيسية للدول الأقل نموا في العالم.

2- منهج التحليل المكاني: يهتم هذا المنهج بتوزيع الظاهرات الطبيعية والبشرية في اتجاه منهجي يشكل احد الجوانب الجغرافية (غرابيه،2012م)، واتبعت الدراسة هذا المنهج وبشكل وصفي في دراسة مقومات الدول غير الساحلية في إفريقيا.

3- وتماشيا مع ذلك والتي تناولها (مختار،2008م)اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستدلالي (Deductionism): علي استخراج النتائج من المقومات معروفة او مبدأ عام وفي العادة ، بيداء هذا المنهج بنظرية عن الظاهرة موضوع الدراسة ، او تعبيرات عامة تتنزل الي تعبيرات خاصة (الرديسي،2005م) منها نستنتج مجموعة من الفروض تخضع بدورها باستخدام إجراءات محدودة مستنبطة من المنهج الاستقرائي للوصول للنتائج ومضامينها والاستدلالات التي تحصل عليها(Bailey, 1996).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وايضا تعتمد علي المنهج الاستقرائي (Inductionsim) عي تتبع الجزئيات للتوصل الي نتيجة او حكم كلي منها،وفي العادة يبدءا بعدد من الافتراضات او التعبيرات المعممة (الرديسي،2005م) وتسلسل خطوات المنهج الاستقرائي في التجربة الإدراكية التي تبرز منها الحقائق غير المرئية والتصنيف وإجراء القاسيات التي تودي الي وجود الحقائق المرئية ثم التعميم وصياغة القوانين والنظريات التي توضح مسالة الدراسة وهو في ذلك يعتمد علي حدوث الظواهر بعد وقوعها ويستفيد من الماضي في فهم الحاضر(الصقيع،1984م).

تحاول هذه الدراسة الاستفادة من المنهجين الاستدلالي والاستقرائي في الأتي:

1- استخدم المنهج الاستدلالي في الاستفادة من الأدبيات في بلورة مشكلة الدراسة وتحديد الأهداف والفروض.

2- إما استخدام المنهج الاستقرائي في الجزء الذي اعتمد علي العمل البحثي في جميع الجزئيات وصولا للكليات والتعميمات.

4- **المنهج الإقليمي:** هو منهج مفاهيمي تركيبي متكامل يظهر تفاعل كل الأجزاء ككل مركب مع الظاهرات الأخرى ضمن إقليم معين وهو منهج ينطلق من أسلوب الحياة المنظم عبر تلك المعالم عبر ديناميكيات الأرض والحياة داخل المنطقة الجغرافية لإظهار شخصية الإقليم هذا المنهج التباينات ليبرز الاختلاف في أوجه التنمية وذلك من خلال رصد محدد للمشكلات وإضفاء تقييم خاص للإقليم ذاته، ويعد هذا المنهج تحليلاً جيداً ومنظماً للمتغيرات المكانية المؤثرة علي المنطقة معينة الأمر الذي يساعد الإنسان علي التدخل ايجابيا في النظم القائمة لإدارة واستثمار الموارد بشكل متكامل (عاشور،2015م). كما أضاف كل من (عبد الحليم والديب ،2012م) في هذا المنهج الذي يهتم بدراسة الظاهرة السياحية في الإقليم وإبراز شخصيته وطابعه التنموي وذلك لتحقيق وتحديد حقيقة الموارد الدول وتحديد نوع الأنشطة الاقتصادية بمختلف مستوياتها في صورة البناء التنموي الاشمل ويعالج هذا المنهج العلاقات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر أساسا للتخطيط في الدول الأقل نموا.

5. الكتب والمراجع والبحوث التي تناولت الموضوع، والتقارير والدوريات، والشبكة العنكبوتية (internet).

المحور الثاني:المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة:

تعريف البلدان الأقل نموا:

هي عبارة عن مجموعة من الدول التي تتميز بجملة من الخصائص المشتركة

البلدان الأقل نموا (نظرة عامة):

كما تناولتها (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،2005م)تتألف البلدان الأقل نموا من مجموعة البلدان التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة رسميا ضمن هذه الفئة من البلدان علي ضوء انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي للفرد وضعف مواردها البشرية وحساسية اقتصادياتها للتأثيرات الخارجية ويتم تقييم المسيرة التنموية لتلك البلدان كل ثلاث سنوات من قبل لجنة السياسة التنموية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ،كما تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول إدراج البلدان في قائمة البلدان الأقل نموا او إخراجها منها وكذلك وضع المعاير والحدود المناسبة لهذا الغرض.ويتم من حين الي أخر تنقيح تلك المعايير والحدود وتتمثل قائمتها الحالية فيما يلي:

1- انخفاض الدخل ويتم قياسه بالدخل القومي الإجمالي للفرد.

2- ضعف الأصول البشرية ويتم قياسه بمؤشر مركب يسمي مؤشر الأصول البشرية.

3- الحساسية الاقتصادية ويتم قياسها بمؤشر مركب يعرف بمؤشر الحساسية الاقتصادية

ويتم إدراج البلد ضمن البلدان الأقل نموا عندما تتوفر فيه الشروط اللازمة ضمن المعايير الثلاثة مجتمعة وعلي إن إلا يتجاوز عدد سكانها (75) مليون نسمة ،كما ، كما يتم إخراج البلد من هذه القائمة عندما يسقط عنه الشروط اللازمة ضمن معيارين علي الأقل من تلك المعايير الثلاثة وعلي إن يمتد لدوريتين ثلاثيتين متتاليتين علي

الأقل وتم الاتفاق علي إن يكون انخفاض الدخل لإدراج بلد ضمن قائمة البلدان الأقل نموا هو (750) دولارا بمقياس الدخل القومي الإجمالي للفرد و(900) دولار لإخراجه منها.

المحور الثالث: التوزيع الجغرافي للدول النامية في العالم:

التوزيع الجغرافي للبلدان الأقل نموا:

لقد تم إعداد أول قائمة خاصة بالدول من طرف الجمعية للأمم المتحدة عام 1971م حيث تضمنت (24) دولة وفي عام 2013م قدر عدد الدول الأقل نموا في العالم وفق أخر تصنيف للأمم المتحدة بـ (49) دولة تتركز بشكل أساسي في قارة إفريقيا التي تضم لوحدها عدد(34) دولة وتليها أسيا بـ (9) دول ومنطقة المحيط الهادي (5) دول ومنطقة هايتي(1)

وتضم إفريقيا الدول التالية:

إثيوبيا – اريتريا – بوركينا فأسو – بور ندي – تشاد – توغو – جزر القمر- جمهورية إفريقيا الوسطي – دولة جنوب السودان- تنزانيا – الكنغو الديمقراطية – جيبوتي – رواندا- زامبيا – سان ثومي- بريشي – السنغال – السودان – سيراليون- الصومال – غينيا - يساو- ليبيريا – غينيا الاستوائية- ليسو تو- مالي- مدغشقر – ملاوي- مورتينايا – موزمبيق- النيجر (عثمان،2014م) خريطة (1) التوزيع الجغرافي للدول النامية في العالم

خريطة (1) التوزيع الجغرافي للدول النامية في العالم

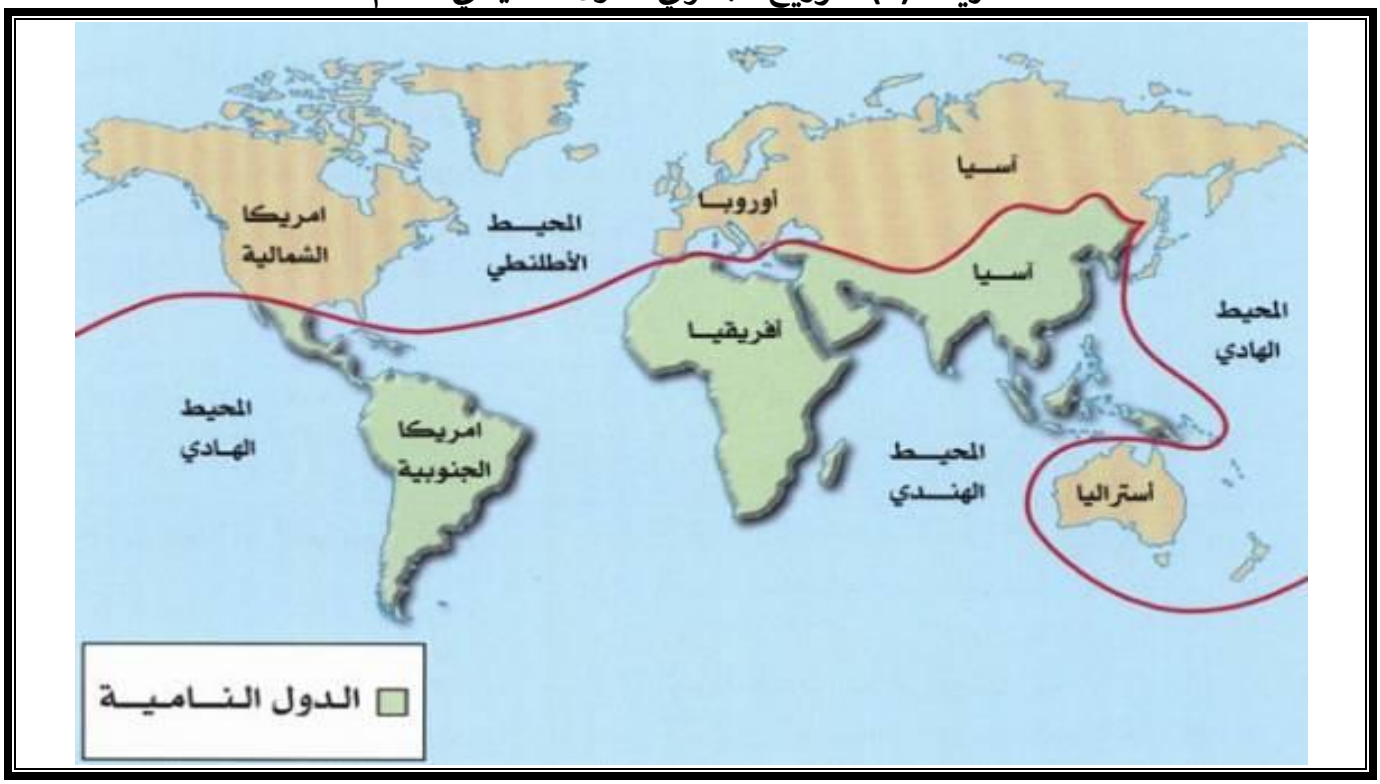

المصدر:الرابط:-https// mugtama.com/ translations/item/79415-2018-11-28-16-23-00.htmh

الدول الحبيسة:

جغرافيا (بأنها الدول التي تتمتع بموقع قاري يحرمها من ميزة التمتع بأي منفذ بحري يربطها بالبحار او المحيطات المفتوحة للملاحة الدولية

وقد عرفت في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار علي انها (الدول غير الساحلية التي تتمتع بحرية المرور العابر عبر أراضي دول المرور العابر بجميع الوسائل)و(ألحديثي ، مطرود،2015م) وهي الدول التي ليس لها منافذ بحرية وهي موزعة في العالم علي الترتيب التالي

1- قارة إفريقيا بها (16 دولة) والخريطة (2) توضح التوزيع الجغرافي للدول غير الساحلية داخل قارة إفريقيا
2- قارة أسيا بها (13دولة)
3- قارة أوربا بها (13دولة)
4- قارة أمريكا الجنوبية بها (دولتان)

الملامح الدول الحبيسة بإفريقيا :

تعاني الدول دائما من مشكلات اقتصادية وسياسية عديدة في جانب كبير منها الي الشكل السياسي للدولة وحدودها (مهدي،1996م) نقلا من (مطرود،الحديثي2015م) وتعد الدول الحبيسة الإفريقية من أكثر الدول الحبيسة العالمية سواء وذلك لعدة أسباب منها:

1- إن البلدان النامية غير الساحلية في إفريقيا هي أفقر البلدان غير الساحلية الموجودة في العالم ويرجع سبب ذلك الي تكاليف النقل لهذه البلدان وإذ تبلغ 50% من البلدان الساحلية الاخري وهذه بدوره يودي الي رفع الفقر والتخلف.
2- إن هذه الدول الحبيسة الإفريقية مثقلة بالديون الخارجية وهذه الديون تصبح عائقا إمام إقامة استثمارات للبنية التحية التي يمكن عن طريقها الوصول الي البحر.
3- تعاني هذه الدول من عدم ضمانات (الرعاية الأولية) إذ يوجد ارتفاع في معدلات وفيات الأطفال الرضع والموت والمفاجي قصر أمد الحياة .
4- تبا طاء النمو الاقتصادي فان الركود الاقتصادي في الدول الحبيسة الإفريقية حد بشكل كبير من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
5- يوجد تركز سكاني في قارة إفريقيا وخصوصا الدول الحبيسة مقارنة مع بقية القارات وحتي داخل القارة فان خمس فقط من السكان القارة يعيشون داخل 1000كلم مربع فقط.
6- إن هذه الدول معظمها تصدر منتجاتها بصورة خام فقط 60%من صادراتها زراعية بسبب انعدام الصناعات التحويلية.
7- ارتفاع نسبة الأمية بهذه الدول
8- تكاليف النقل في الدول الحبيسة الإفريقية اعلي واغلي بكثير من تكاليف النقل في الدول الحبيسة الموجودة في العالم(مطرود،ألحديثي،2015م) وبالنظر الي الجدول (1) يتضح ذلك وكذلك الخريطة (2) تدعم ذلك.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

خريطة (2) الدول الحبيسة في إفريقيا

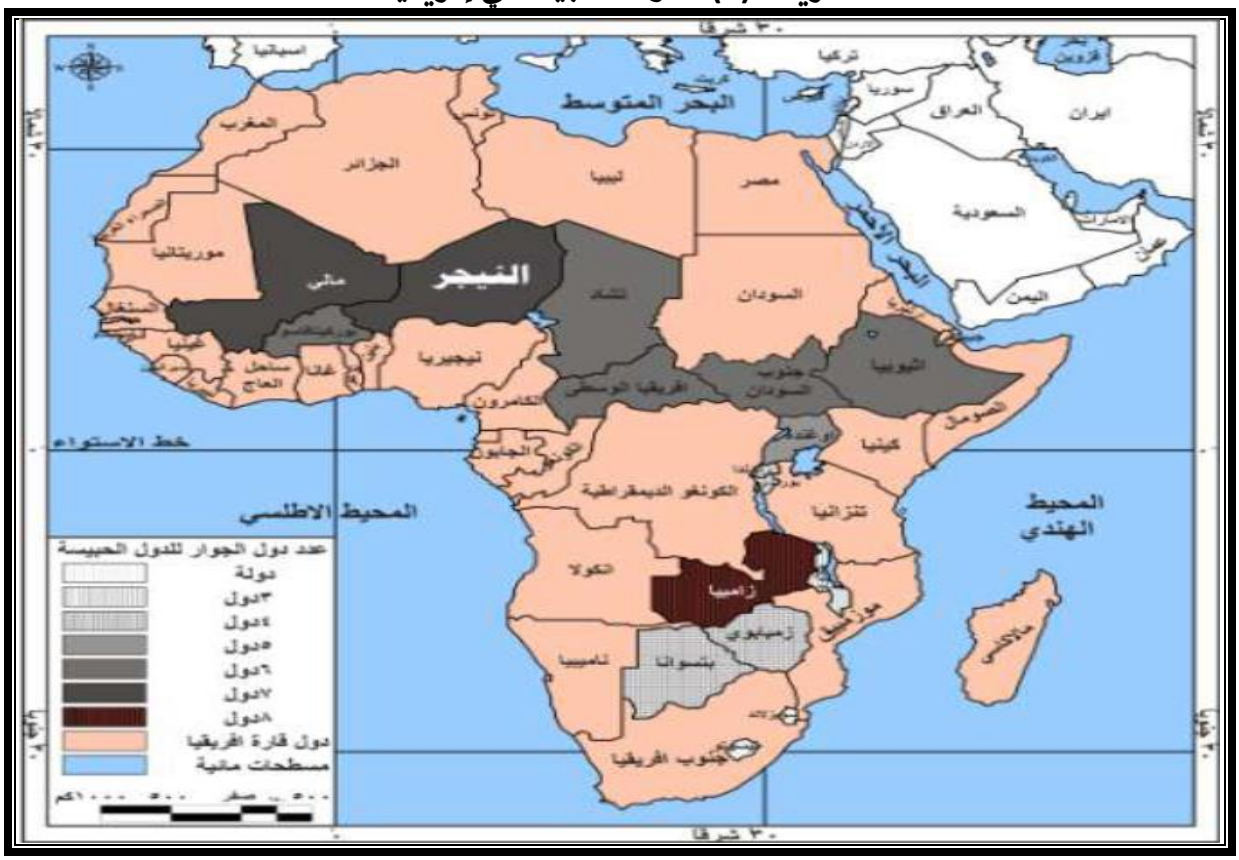

المصدر: مطرود،2015م

جدول(1) بيانات جغرافية وسياسية وديمغرافية عن الدول غير الساحلية بإفريقيا

م	الدولة	عام الاستقلال	شكل الدولة	النطاق المناخي	اقرب مسافة بين العاصمة والميناء (كلم)	السكان2013م
1	النيجر	1960	غير منتظم	الساحل والصحراء	1036	16.899.327
2	بوركينا فأسو	1960	غير منتظم	الساحل والصحراء	1160	17.812.961
3	تشاد	1960	غير منتظم	الساحل والصحراء	1880	11.193.453
4	مالي	1960	غير منتظم	الساحل والصحراء	1190	15.968.882
5	إفريقيا الوسطي	1960	طولي	الساحل والصحراء	1760	5.166.510
6	أوغندا	1962	طولي	الساحل والصحراء	1160	34.758.809
7	رواندا	1962	طولي	استوائي	1160	12.012.589
8	بوروندي	1962	طولي	استوائي	1400	10.888.321
9	إثيوبيا	1963	طولي	الساحل والصحراء	694	93.877.025
10	ملاوي	1963	المتراص	شبه جاف	735	16.777.547
11	زامبيا	1964	غير منتظم	شبه جاف	1840	14.222.233

12	بتسوانا	1966	طولي	شبه جاف	1300	2.127.825
13	ليسو تو	1966	المحتوي	شبه جاف	625	10.936.181
14	سوازيلاند	1968	المحتوي	شبه جاف	360	1.403.362
15	زمبابوي	1980	طولي	شبه جاف	300	13.182.908
16	جنوب السودان	2011	طولي	المداري الرطب	1420	11.090.104
مجموع السكان						279.318.036

المصدر: مطرود،2015م

الخريطة (2) التوزيع الجغرافي للدول غير الساحلية داخل قارة إفريقيا

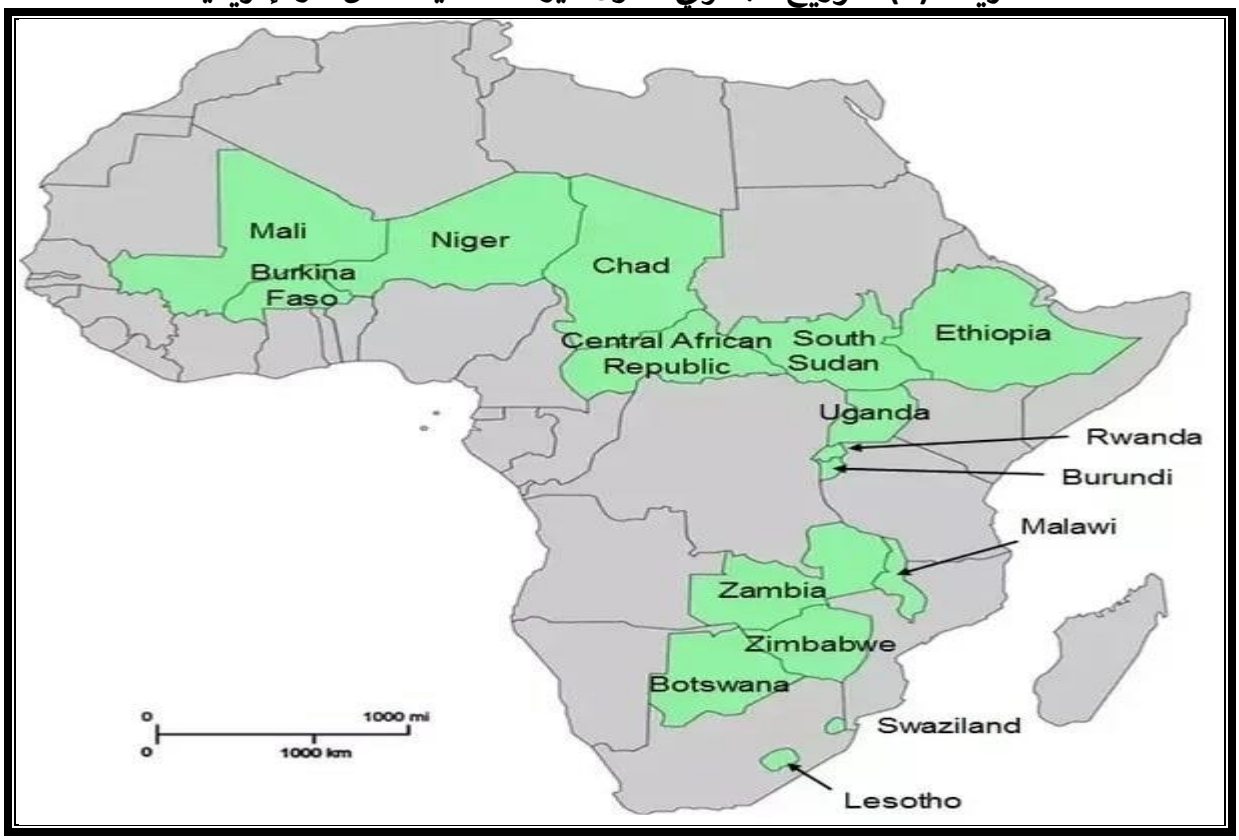

المصدر: المرسال2019م

المحور الرابع: المفاهيم والخصائص للدول النامية:تتعدد الخصائص بالبلدان النامية

المحور الأول: المفاهيم البلدان الأقل نموا بالتركيز علي الدول غير الساحلية بإفريقيا

نظرة عامة حول اقتصاديات الدول النامية:كما تناولها (حسين وآخرون، 2018م)

التخلف :

هو انعكاس لحالة او لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوي تطورها وتقدمها وتسود في زمان ومكان معين ولمجتمع او دولة معلومة او تجمع دول محددة ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه منهم من يذكر انه:

1- إصلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها علي مدار الزمن عن ركود او تدهور اقتصادي.

2- البلد او المجتمع المعتمد أساسا علي الانتاج الأولي لا علي الانتاج الصناعي او البلد تكون مواردها غير مستغلة او غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة الي عناصر الانتاج الاخري وخاصة عنصر العمل مع قياس ذلك علي أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

4- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

5- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوي الانتاج مع عدم عدالة توزيع الانتاج القومي بين إفراد المجتمع إضافة الي ركود النمو الاقتصادي.

مسميات البلدان النامية:

قد أطلق علي البلدان عدة تسميات منها لكل منها مؤشراته ومفاهيمه التي انطلقت منها التسمية وهي علي النحو التالي:

1- بلدان العالم الثالث: والتي تناؤلها (بعيطيش،2019م)

تعتبر التسمية الأخيرة والأكثر شيوعا واستعمالا لدي الباحثين والأكاديميين والاقتصاديين والسياسيين

2- البلدان المتأخرة:

وعرفت بأنها (تلك الدول التي لم تصل الي مستوي مرتفع من التقدم والغني او الاقتصادي او الدول الي تسودها المستويات المنخفضة في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب علي ذلك شيوع الفقر بين سكانها إلا إن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الإبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف إضافة الي عدم قبول مصطلح التأخر من طرف الكثيرين.

3- الدول المتخلفة:

علي اثر ذلك استبدل مصطلح التأخر بمصطلح الدول المتخلفة وهي تسمية غربية تعبر عن الأيدلوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار حيث لجأت الدول الاستعمارية الي الطرق الملتوية حتي تبقي وجودها السياسي عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية البلدان المستقلة لها ، وهي الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الدول المتقدمة،وبالتالي فان هذا التعريف يتضمن تواجد بإمكانيات النمو بهذه البلدان متي تم الاستقلال الكامل للموارد المتاحة بما وقد لقي مصطلح التخلف اعتراضا أيضا لا يفرق بين الركود والنمو في المجتمعات ولذلك استبدل باصطلاح الدول النامية تفاديا للخلط بين الركود والنمو،وان استعمال لفظ التخلف يحمل نظرة سطحية للواقع يعتمد علي الارتفاع والانخفاض في مستوي المعيشة إما ظاهرة التخلف فهي تستوجب تحليلا علميا تاريخيا وتبين خصائص تلك البلدان.

4- البلدان النامية:

رغم إن المصطلح لقي قبولا واسعا إلا إن يؤخذ عليه إن النمو لا يقتصر علي الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا ، ولكن الفرق واسع بين النمو ------- وهذه وتلك وبالتالي فان هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول،الأمم المتحدة تعريفا رسميا لدولة نامية علي الرغم من إلصاقها هذا الاسم بنحو (159) دولة فهناك تفاوت كثير بين الدول لا يقتصر الأمر ف فقط علي إن الاختلاف والتفاوت في معدل النمو بين البلدان النامية ويفوق بدرجة اعلي عما هو عليه فيما بين البلدان المتقدمة، وإنما عدم ثبات النمو في بلد ما يكون أيضا اعلي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة.

5- الدول الأقل تقدما:

بالإضافة الي مصطلح الدول النامية ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه (الدول الأقل نماء)(LDCs) وتسمي أحيانا بالعالم الرابع تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضا في العالم بالتنمية والدخل القومي وعدد هذه الدول (49) دولة وفقا لمنظمة الأمم المتحدة ومن أشهرها افغاستان اليمن الصومال مالي بنغلاديش وهي تسمية تقابل

الدول المتطورة بالدول الأكثر تطورا وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم في حين إن واقع الحال ان الكثير من الدول تعيش حالة جمود او تقهقر.

6- الدول الفقيرة:

في مقابل الدول الغنية ، ورغم إن هذا المصطلح يتميز بالحياد وتركيزه علي الجوانب الاقتصادية المادية إلا انه منتقد بسبب انه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا وهذا ما دفع البعض إن يطلقوا مصطلح الدول المتخلفة علي الدول الفقيرة حيث إن مستويات معيشتها منخفضة جدا وينطبق هذا الوصف هو الأخر علي البلدان النامية.

7- دول الجنوب:

في مقابل دول الشمال وهذه التسمية تستند الي التصنيف الجغرافي للدول وقد ظهر في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975م.

8- دول المحيط:

في مقابل دول المركز الدول المتقدمة ويشير المصطلح بالأساس الي ان التخلف يرجع الي علاقات التبادل غير العادل التي تتم بين المركز والمحيط والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما.

9- دول العالم الثالث:

يغلب علي هذا المصطلح الطابع السياسي ويرتكز الي تقسيم العالم الي الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولي وتليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتي انهيار الاتحاد السوفيتي في المرتبة الثانية،ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة علي القارات الثلاث أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ورغم تعدد المفاهيم والمصطلحات التي أطلقت علي هذه البلدان فان أي فيها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية مختلفة ولاتوجد في الحقيقة فرق جوهري عدي كل منهما علي الإطلاق بالتالي فان استخدام أيا منها مقبول طالما إن هناك اتفاق علي المضمون

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا هنالك تسميات كثيرة للدول التي ماتزال تعيش في حالة تخلف ولم تستطيع حتي ألان تحقيق المستوي اللائق من الرفاهية لشعوبها لهذا لم يستطيع علماء الاقتصاد المتهمتين بشؤون التخلف والتنمية الوصول الي تسمية موحدة لهذه الدول

نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نموا:

أولا: نصيب الفرد من الدخل الوطني:

يحسب علي أساس التقدير المتوسط لنصيب الفرد من الدخل الوطني لفترة ثلاث سنوات حيث تم الاتفاق علي (992) دولار كعتبة للإضافات المحتملة الي القائمة ومبلغ (1190) دولار كحد ادني للخروج من مركز اقل البلدان نموا.وهذا الإجراءات تمر بعدة مراحل وهي علي النحو التالي:

ثانيا : الأصول البشرية :

ويشير الي ضعف الموارد البشرية ،وهو مؤشر مركب يرتبط بنوعية الحياة ويتضمن المجالات الأساسية التالية:

1- التغذية ويعبر عنها من خلال النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقص التغذية.

2- المستوي الصحي ويعبر عنه من خلال معدلات وفيات الأطفال.

3- المستوي التعليمي وتقاس عن طريق المعدل الإجمالي للقيد في الدارس ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي البالغين.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ثالثا: الضعف الاقتصادي:

يشير الي انخفاض التنوع الاقتصادي وضعف الأداء ويشمل مؤشر الضعف الاقتصادي المؤشرات الأساسية التالية:

1- الصدمات الطبيعية التي تقاس من خلال عدم استقرار الانتاج الزراعي ونسبة السكان ضحايا الكوارث الطبيعية.

2- الصدمات المتصلة بالتجارة المعبر عنها بمؤشر عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات.

3- التعرض الاقتصادي للصدمات من خلال حصة الزراعة ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر تركز الصادرات السلعية

4- التعرض المادي للصدمات الذي يشير الي نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق المنخفضة .

5- صغر الحجم الذي يشير الي عدد السكان (عثمان، 2014م).

مفهوم الدول النامية:

التي ذكرها(علي، 2018م) وهي إن هذا المفهوم يعني في بداية ثلث العالم لان كل المقاييس المستعملة لايمكن إن تودي الي تطابق العالم الثالث مع ثلث العالم

كذلك هنالك صعوبة في جعل مفهوم العالم الثالث متطابقا مع القارات الثلاث أمريكا اللاتينية أسيا إفريقيا ولذا ينبغي علينا إن تستعمل محددات أخري (متفاوتة الأهمية) للإحاطة لهذا المفهوم وهي كالأتي:

1- التحديد الجغرافي:

ويقصد به انتشار جغرافي معين،ولكن غير محدد فهو قبل المرحلة الاستعمارية كل ما ليس أوربا ولكن خلال هذه المرحلة انفصلت مجموعة من الاقاليم من العالم الثالث وأصبحت تنتمي الي أوربا مثل (الولايات المتحدة وكندا واستراليا) إما بعد زوال الاستعمار فقد أصبح هذا المجال يشمل الأراضي الواقعة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية واسيا حيث تشكل الشعوب غير الأوربية ويمكن إن نشير هنا أيضا الي التحديد المناخي الذي يربط بين العالم الثالث والمناخ الاستوائي والمداري الغالب في معظم المساحات من هذا المجال الجغرافي.

2- التحديد البشري:

يجد العالم الثالث هويته في هذه الزاوية في التنوع القومي ، العالم الثالث هو كل مكان لا يشكل فيه الشعوب الأوربية أغلبية السكان.

التحديد التاريخي:

يلاحظ هنا إن مركز الحضارات القديمة (المصرية – السومرية – الصينية – الهندية) والإمبراطوريات الأولي قد شكلت في مجالات جغرافية ينتمي اليوم الي العالم الثالث.

التحديد السياسي:

هو التحديد الذي يطبق بين العالم الثالث وبين الطبقة الثالثة في التاريخ الفرنسي،فالعالم الثالث في مواجهة الدول المتقدمة بنفس الدور الذي قامت به البراجوزية تجاه طبقتي النبلاء والكهنوت.

التحديد الاقتصادي:

تتعلق الأمر هنا بتحديد بتوخي الدقة دول العالم الثالث هي دول متخلفة أم سائرة في طريق النمو أم دول نامية.

العالم المتقدم والعالم المتخلف:

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

يشكل العالم المتقدم ربع مساحة العالم وهو يضم أوربا وأمريكا الشمالية واليابان في أسيا ونيوزيلندا الجديدة في اوقيانوسيا.
ويمثل العالم المتخلف ثلاث أرباع مساحة العالم وينتمي إليه إفريقيا أسيا بدون اليابان أمريكا الوسطي والجنوبية اوقيانوسيا.كما أضاف(عمار،2004م) إن العالم المتقدم عدد سكانه لا يزيد عن 8% من سكان العالم ويسيطر علي 80%من الناتج الإجمالي للعالم إما عالم الأمم المتخلفة الذي يشكل مانسبته 82%من سكان الأرض لا تزيد حصته عن 20% من التجارة الدولية والخريطة(3) توضح العالم المتقدم والعالم المتخلف(الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،2006م).

مفهوم التقدم والتخلف:

يشير مفهوم التقدم والتخلف كظاهرة اجتماعية في المنظور الحضاري والاقتصادي الي الوضعيات و---- والمتناقضة أحيانا بين المجتمعات المتقدمة الغنية والمتخلفة الفقيرة فبقدر ما تعكس الصورة الأولي حالة النمو الاقتصادي المتوازن والمتكامل بين قطاعاته الإنتاجية وسلوكياته الحضارية من الوفرة والكفاية الي حد إغراق السوق الدولية بفائض الانتاج من البضائع بينما نجد الصورة عكسية في حالة المجتمعات المتخلفة الموصوفة بالعجز والركود الاقتصادي والاكتفاء بالاقتصاد التقليدي الاستهلاكي غير المتوازن وهو ما يجعله تحت طائلة التبعية المطلقة والمستديمة للسوق الخارجية وخاصة في المواد المصنعة مقابل تصدير الخامات الإستراتيجية التي لا تعطي أحيانا عائداتها نصف احتياجاتها الداخلية (الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،2006م)

خريطة(3)العالم المتقدم والعالم المتخلف

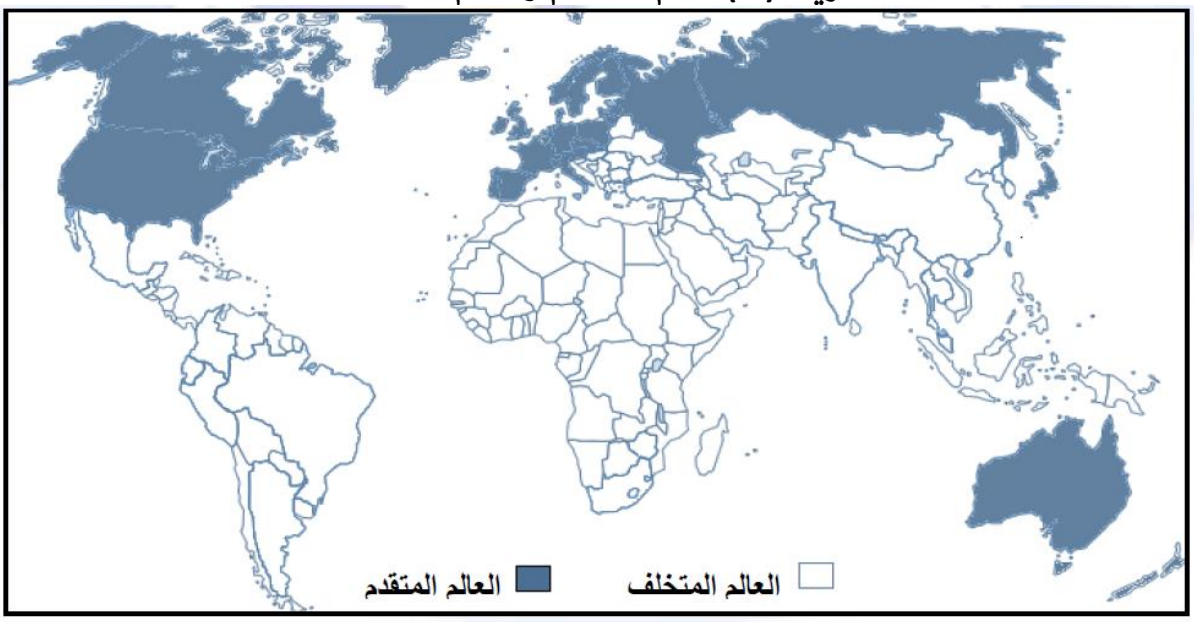

المصدر: الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،2006م

معايير التصنيف:كما تناولها (الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ،2006م)
وضع خبراء المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأممية الدولية كالبنك العالمي للإنشاء والتعمير(BIRD)ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)ومنظمة التجارة الدولية(OMC) ومنظمة التغذية والزراعة الفاو(FAO) مجموعة من معايير ومعايير الانتماء عالمي التقدم والتخلف وهي معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية.

أولا: المعايير الاقتصادية:

هي أكثر المقاييس المعبرة ومن أبرزها:

1- حجم المبادلات التجارية:

يجمع بين الصادرات والواردات وهو تكشف ضخامة رؤوس الأموال وكثرة الانتاج الصناعي والزراعي ، وفيه تظهر الفوارق الشاسعة بين العالمين المتقدم والمتخلف.

2- حجم الدخل الوطني الخام:

وهو مجموع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في بلد ما خلال سنة معينة وبعد أكثر المقاييس دقة، فارتفاعه يعني ضخامة الانتاج الصناعي، انتعاش القطاع السياحي والنقل والمواصلات ويسيطر العالم المتقدم علي نسبة 90%من إجمالي الدخل العالمي الخام.

3- كمية استهلاك الموارد الأولية:

يستهلك العالم المتقدم الموارد الأولية المعدنية والطاقة (المحروقات) بصورة ضخمة لتطوره الصناعي وكثرة وسائل نقله في حين نصيب العالم المتخلف محدود لضعف صناعته.

ثانيا: المعايير الاجتماعية:

1- تقرير التنمية البشرية:

هو نتاج دراسة علمية واسعة اشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وقدمت معايير التالية نسب التعليم –متوسط العمر – معدل الدخل الفردي السنوي.

1- متوسط العمر ومعدل الحياة :

المرتفع جدا في العالم المتقدم لتوفير الرعاية الصحية الكاملة بالإضافة الي الاستقرار الأمني مع تحقيق الاكتفاء الذاتي وارتفاع المستوي التعليمي الذي يتراوح مابين 39.3% للدول المتلفة و 81.2% للدول المتقدمة.

2- توفير الرعاية الصحية:

للسكان خاصة لطاقم الطبي والآسرة والمستشفيات والأدوية.

3- نسبة النمو الطبيعي: للسكان التي تعد مقاسيا معبرا فارتفاعه يسمي (بالانفجار السكاني) الذي تتصف به دول العالم المتخلف.

4- الدخل الفردي السنوي:

الذي يرتبط بالرفاهية، وهو حاصل قسمة الدخل المحلي علي عدد السكان.

ثالثا: المعايير الثقافية:

1- عدد مستخدمي شبكة الانترنت:

الذي يبن ارتفاع المستوي الثقافي وقوة القدرة الشرائية والتحكم السريع في التكنولوجيا الحديثة.

الواقع التنموي الراهن لدول العالم الثالث:

يتميز الواقع التنموي الراهن لدول العالم الثالث كما تناولها (حسين وآخرون، 2018م) بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية فالعديد من هذه الدول والدول الإفريقية علي الخصوص نصيبها من التجارة الدولية ضعيف جدا لا يتعدي (2%) تقريبا و(1%) من الاستثمارات العالمية ، ويعيش أكثر من (300) مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فان اكبر نسبة من الفقراء(48%) تعيش في إفريقيا.

وتعرف معظم هذه الدول تدهورا اقتصاديا وعدم استقرار ينعكس سلبا علي التنمية ، حيث تتضاعف المديونية الخارجية بشكل جعل من الصعب تحقيق جهود الإصلاح التي تتبنها وهذا في ظل غياب وانقطاع المساعدات الدولية الفعلية حيث انه ورغم التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بتخصيص (0.7%) من ناتجها المحلي الخام للمساعدات العمومية للتنمية إلا إن المدفوعات لم تشكل إلا سوي (0.25%) وقدر الفارق بين المبلغ الملتزم والمبلغ المدفوع فعلا بـ 100) مليار دولار.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ببعض الدول النامية كما يشير إليه إحصائيات صندوق النقد الدولي ارتفاع معدلات النمو بهذه البلدان الي مستويات لم تعرفها من قبل ، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي لا ان هذه التحسينات كانت مكلفة وانعكست في آثار اجتماعية وخيمة وخطيرة وإذا كان معدل النمو اللازم لكن تتدارك دول البلدان النامية إفريقيا مستوي كالحياة لباقي البلدان النامية هو (7%) فان هذا البلدان تبقي بعيدة جدا عن تحقيق هذا الهدف.

وتماشيا مع ذلك أضاف (احمد،1415هـ) إن معظم مشاكل البلدان النامية ليست ناشئة من الجهل بالسياسات الاقتصادية الملائمة لها بقدر ماهي مترتبة علي الإهمال هذه السياسات بالإضافة فان كبار السن في البلدان النامية عادة ما يكون في عجلة من أمرهم عند وضع السياسات الاقتصادية علي الأوراق او عند تغييرها او تعديلها مهم لا يتمهلون غالبا بشكل كافي سواء فيما يقدمون عليه او فيما يقومون بتغيره او تعديله (علي عكس الحال في التنفيذ) هكذا سارت معظم البلدان النامية في الستينيات بشكل جارف في اتجاه سياسات التنمية الصناعية وحتي انها وضعت أرقاما فوق طاقاتها التمويلية لمعدلات الاستثمار المطلوبة فاضطرت للاقتراض من العالم الخارجي فإنها في الثمانينات تريد التوقف عند هذا الاتجاه لإعطاء المزيد من الاهتمام للقطاعات غير الصناعية وعلي رأسها القطاع الزراعي الذي قيل انه أهمل بغير حق

المحور الثاني: الخصائص البلدان الأقل نموا بالتركيز علي الدول غير الساحلية بإفريقيا

أولا:الخصائص الاقتصادية:والتي تبدو مؤشراته في الأتي:

1- سوء التخطيط ضالة الدور التنموي
2- الافتقار الي عناصر الموارد الطبيعية
3- انخفاض معدلات الانتاج والإنتاجية وذلك لاعتمادها كليا علي نظم الاقتصاد التقليدي المتمثل في الزراعة والرعي.
4- عظم المديونيات الخارجية مع الانخفاض المستمر في حصيلة النقد الأجنبي
5- التفاوتات التنموية داخل البلد الواحد مما يظهر بما يسمي التركز الحضري للتنمية دون الانتباه الي مناطق أخري

الاقتراض ومأزق الاستدانة:

الاقتراض ومأزق الاستدانة التي تناولها (العزاوي،2016م) تمثل مأزق الأقطار النامية في صعوبة إيجاد توازن مابين خدمة هذه الديون (الإقساط + الفوائد) وبين الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية بتمويل الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وهذه تقدر فوق مقدرة الدول النامية حيث إن الديون بشكل سريع تفوق معدلات النمو لتجاوز او تراكم رأس المال وتزداد نسبة الديون الي الناتج القومي الإجمالي وينتج عن ذلك تباطؤ النمو الداخلي تحت تأثير العوامل الخارجية.

اقتصاد الفقاعة:

هو مسار اقتصادي يندفع فيه الجميع بشدة الي مسار المضاربات العنيفة التي ترفع فها الأسعار وتأخذ صفة الدوام لفترة من الزمن وهو في تصاعد مستمر من اجل الربح ألسعري مما تحقق خسائر في نهاية المطاف مما يودي الي انهيار الأنظمة الحاكمة لحركة الأسواق وفقدان الثقة وانعدام الرؤية الاستثمارية المصاحبة للخسائر الضخمة عن انفجار الفقاعة، واقتصاد الفقاعة هو اقتصاد عكس الاقتصاد الهيكلي الحقيقي الذي يعد اقتصاد الشركات الفعلية التي تم إنشاؤها والتي عليها البنية الفوقية وهو اقتصاد يعتمد علي الانتاج السلعي والخدمي والفكري الذي يمكن إضافته الي السوق وبالتالي تأتي المعاملات فيه حقيقية وفعالة ومؤثرة وقادرة علي استيعاب متغيرات ومستجدات التعامل في السوق وليس المضاربات السعرية المدمرة لكل شي إن اخطر مافي

اقتصاد الفقاعة ما يمارسها اقتصادها ضد أي نظام فهو يمارس دورة في هدر القيم وهدر القيمة وتفكيك النظام وإعطاب آليات هو ما يودي الي إشاعة اليأس..(الخضيري،ب،ت).
خصائص اقتصاد الفقاعة: كما تناؤلها (الخضيري،ب،ت).

1- هشاشة النظام الاقتصادي وحرية الإفراد الكاملة فيه.
2- استهتار الإفراد بكل شي وعدم احترام أي شي.
3- عدم إشراف الدولة حقيقي من جانب الدولة.
4- عدم وجود معايير ومقاييس حقيقية للنشاط
5- فوضي كاملة وانعدام للضوابط الأخلاقية في الاستثمار وتحول الاستثمار الي مضاربة عنيفة.
6- استخدام محفزات الضخ والنفخ الدعائي والمبالغات الدعائية.
7- استخدام الكذب والخداع والزيف والمكر والدهاء لصنع الفقاعة ثم التنصل منها والهروب من مسئولياتها .
8.اقتصاد متخلف تماما في توجيهاته.
9. اقتصاد زائف لا يعطي قيمة مضافة حقيقية بل هو قائم علي رفع الأسعار
10. اقتصاد خيالي وهمي
11. اقتصاد لا يعتمد علي عوامل الانتاج
12. اقتصاد قائم علي الخداع النقدي للانفلات السعر للأصول المضارب عليها
13.اقتصاد قائم علي السرعة.
14- ضعف النظم الاقتصادية
15ضعف البنيات الأساسية
16- الفساد الإداري

ثانيا: الخصائص الاجتماعية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:

1- سؤ توزيع الثروة والدخول الشخصية للسكان
2- ضعف الفرص التعليمية من حيث (الكفاية والكفاءة)
3- ارتفاع نسب الكثافات السكانية بواسطة (المواليد+ الهجرة+اللجوء)
4- انتشار أنواع البطالة المختلفة وخاصة وهي ذات سمة البؤس الحضري (وهي عاطلة الفئات المتعلمة)
5- سيطرة النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية علي مفاصل أجهزة الدولة مما يودي الي انتشار المحصاصات الحزبية والعشائرية والقيادات المحلية.
6- الهدر الديمغرافي والتي يقصد بها الخسارة والضياع التي تصيب مجتمع ما في جميع مفاصله ضمن أصناف متعددة كالهدر التعليمي والاجتماعي والتعسفي والصحي الذي يكون بصور متعددة تضافرت جميعها لتولد الهدر الديمغرافي مثل الرسوب والجريمة والعنف والمرض والإعاقة و إذا تهدر الطاقات وتضيع الثروات وتفقد التنمية والمستقبل مما يوثر سلبا علي المجتمع (الصحالي، 2020م)
هجرة الأدمغة
الهجرة والنزوح الداخلي
الصراعات والنزاعات المسلحة
المخصاصات العشائرية والحزبية
الجرائم والمنظمات الإرهابية
أستنزاف الموارد

ثالثا: الخصائص الطبيعية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:

1- وقوع البلدان النامية في النطاقات الصحراوية وشبه الصحراوية
2- معاناة تلك بلدان النامية من تكرار نوبات الجفاف(مناطق الساحل السوداني في إفريقيا مثلا)
3- معاناة البلدان النامية من الفيضانات والسيول (مناطق جنوب شرق أسيا).

رابعا:الخصائص السياسية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:

1- عدم الاستقرار السياسي مابين (حكم عسكري وديمقراطية مشوهة)
2- الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة
التغييرات المناخية
التلوث
التدهور البيئي

رابعا: الخصائص الصحية: والتي تبدو مؤشراتها في الأتي:

الأمراض المتوطنة والوافدة
ضعف الرعاية الأولية
ضعف الخدمات الصحية
نقص المعينات العلاجية
المحور الخامس:الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة :

تتعدد المفاهيم والخصائص للبلدان الأقل نموا حسب المعايير والتقسيمات الدولية.

أولا: التعليق علي المفاهيم:

إن جميع المفاهيم ذات الصلة بالدول الأقل نموا تتصف بالتالي:

1- بعضها يتسم بالبعد والنظرة التشاؤمية مثل الدول (المتأخرة ،المتخلفة ، الفقيرة).
2- بعضها يتسم بالبعد والنظرة التفاؤلية مثل الدول(الأقل نموا، النامية)
3- بعضها يتسم بالبعد الجغرافي مثل الدول(الشمال،الجنوب، المحيط)
4- بعضها ينظر إليه بنظرة استعمارية مثل الدول(المحيط)
5- كما توجد مفاهيم أخري غير دقيقة المدلول مثل الدول(الاقتصادي، السياسي، البشري، التاريخي)

ثانيا: التعليق علي الخصائص:

هذا الخصائص بمثابة نتائج متحصلة تعيشها تلك البلدان الأقل وهي تبدو كحلقة دائرية متصلة يبعضها البعض تبدو مؤشراتها في الأتي لكل منها تفاصيلها الفرعية:

1- الخصائص الاقتصادية
2- الخصائص الاجتماعية
3- الخصائص الطبيعية
4- الخصائص الصحية الشكل (1)يدعم خصائص الدول النامية

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الشكل (1) خصائص الدول النامية

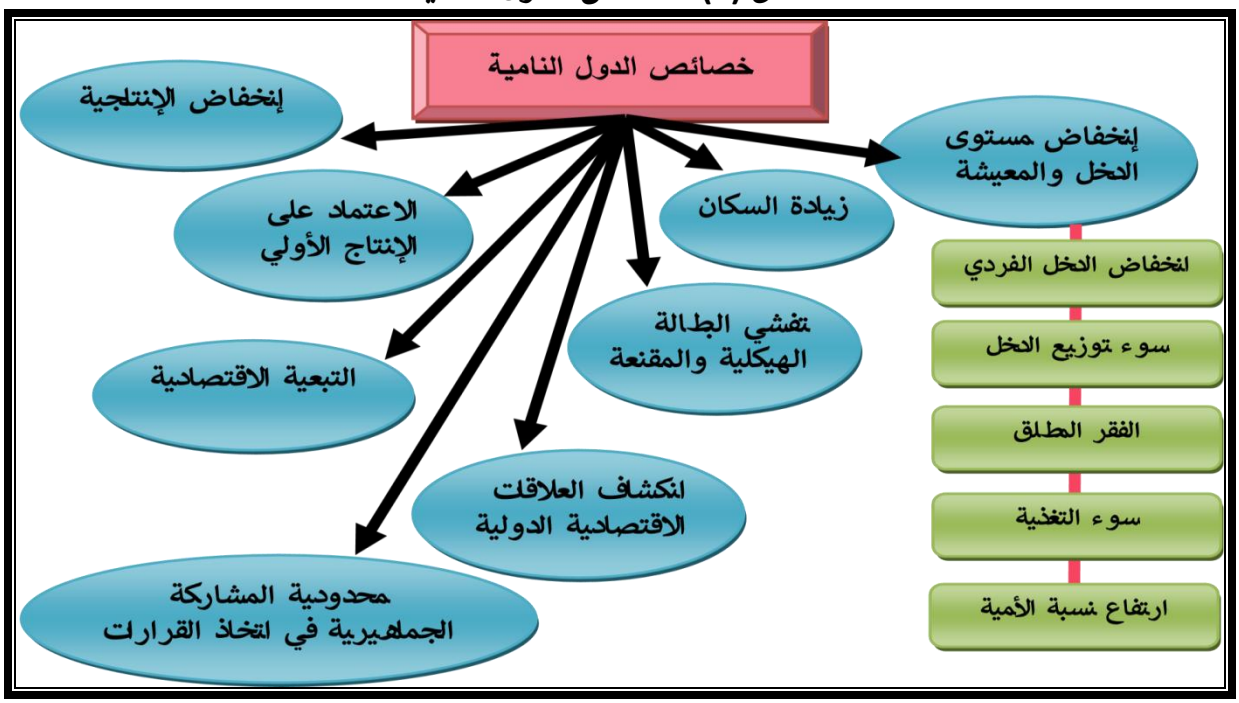

المصدر: (بخاري ،د،ت)

النتائج

1- تعددت المفاهيم من محددات عديدة منها ماهو اقتصادي وجغرافي وتاريخي وسياسي.
2- تواجه البلدان الأقل نموا معوقات تمثلت في خصائصها التي أصبحت بمثابة نقاط ضعف لتلك الدول.
3- نجد القاسم المشترك بين الأقل نموا هو الفقر والهدر الديمغرافي واقتصاد الفقاعة.
4- تقسيم الدول في العالم الأقل نموا يتم علي أسس اقتصادية او سياسية أواخري كتخلف مثلا.

التوصيات

كيف يمكن تجاوز هذه العقبات:

1- أول أساس ينبغي أن تقوم عليه التنمية المتكاملة هو أن ترتكز خطط التنمية الريفية علي المدي البعيد علي(المنهج الإقليمي) في التخطيط تبحث تطور مناطق الإنتاج حسب الموارد الطبيعية المتاحة في كل نطاق من النطاقات من مناخ وتربة وغيرها حسب النوع المكتسب من الخبرات البشرية المحلية وحسب الميزة النسبية لكل نطاق ، وعلي المخطط والمنفذ أن يعتمد علي وجود ميزة نسبية موجودة أو منظورة مبنية علي توفر الموارد الطبيعية وعلي اعتبارات اقتصادية واجتماعية وجغرافية (الإنتاج حسب المناطق الايكولوجية) وأيضا أن تعمل هذه التنمية الإقليمية علي تحقيق هدف التكامل والاعتماد المتبادل بين النطاقات الجغرافية المختلفة . وليس علي أساس أن تقوم كل منطقة بالاكتفاء الذاتي في كل شئ لأن هذا غالباً ما يعد أمر مستحيلاً أو غير ذي جدوي اقتصادي.
2-تطبيق التخطيط الإقليمي منهجا وأسلوبا ونمطا حياتيا عبر القوانين الصارمة

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الأول – البحث الثامن (ص: 92 - 111)
15 – كانون الثاني – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3- الحضرنة المستدامة:

(هي العملية التي تشجع علي إتباع مدخل متكامل يراعي الفوارق بين الجنسين ومساندة الفقراء بالمعني نحو الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة ،وهي تقوم علي التخطيط وعمليات صنع القرار التشاركية والإدارة الشاملة) وتشمل مبادئ الحضرنة المستدامة ما يلي:

1- إتاحة الأراضي والبنية التحية والخدمات والنقل والإسكان الملائمة
2- بيئة بنائية تراعي السلامة البيئية وانبعاث الكربون
3- تنمية شاملة اجتماعيا ،ومراعية للنوع الاجتماعي وصحية وآمنة
4- المشاركة في التخطيط وصنع القرار
5- اقتصاديات محلية حيوية قادرة علي المنافسة ،وتعزز العمل اللائق وسبل كسب العيش
6- ضمان عدم التميز والمساواة في الحقوق في المدينة .
7- تمكين المدن والمجتمعات من التخطيط والإدارة الفعالة للازمات والتغير من اجل بناء قدرات المجابهة.(دليل القيادات الحكومات المحلية،2012م)

مقترح تحقيق المستدامة:

نجد إن نشأة المشاريع وإداراته من حيث دراسة الجدوى لديها تهتم بالإنسان حيث تجعله محور التنمية المستدامة والتي توضح أن تلك المشاريع لم تسهم بشيء يذكر فيما يتعلق بالتنمية الريفية التي من شأنها أن ترفع الإنتاج الزراعي وبالتالي زيادة العائدات الاقتصادية ومن ثم إدخال اللوازم الضرورية لقيام التنمية المستدامة من بني تحتية وغيرها الشيء الذي يؤدي حتماً إلى تحسين مستوى المعيشة وقلة مشاكل الإنتاج والشكل (2) أيضا من شانه إن يساهم في دفع عملية التنمية المستدامة بالمناطق الريفية والتي تعد المصدر للهجرة غير المنظمة اتجاه المراكز الحضرية التي بدورها تنعكس ايجابيا علي السكان المناطق الريفية تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات والمركز الحضري علي أساس التكافؤ في الفرص و تحقيق مبدا العدالة الاجتماعية بين المواطنين .

الشكل (2) آليات و أولويات تحقيق التنمية المستدامة

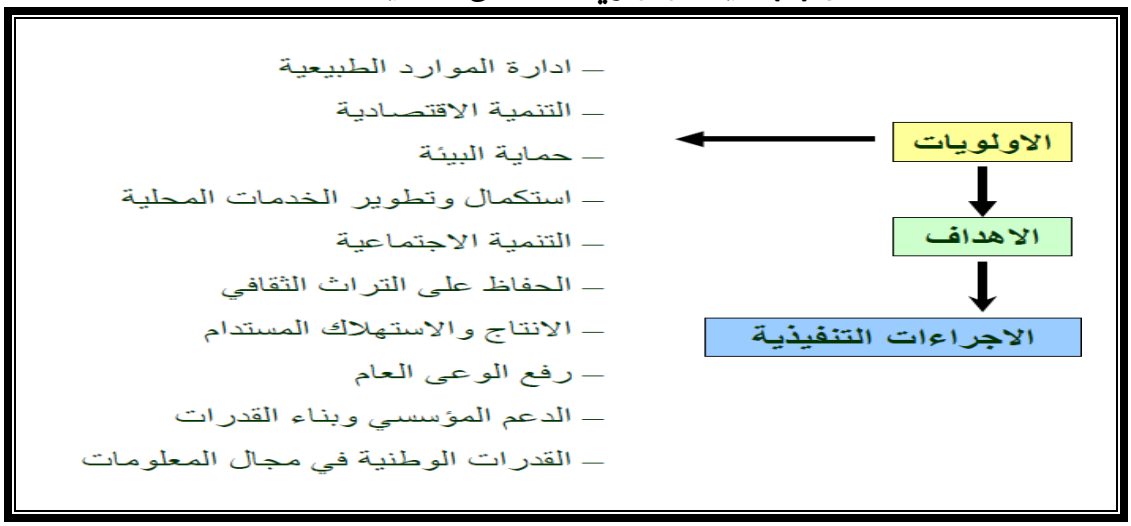

المصدر: جهاز شئون البيئة ،مصر،(دت)

التوصيات:

بناءً علي النتائج توصي الدراسة بالاتي:

1-محاربة الفقر والعطالة في السودان من خلال زيادة حجم الاستثمارات وإقامة المشاريع الاقتصادية وإيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستويات دخول الإفراد
2-لأحداث تنمية حقيقية في السودان لابد من الهجرة العكسية التلقائية من المناطق الحضرية الي المناطق الريفية التفكير بصورة جادة في عمل سيناريوهات مستقبلية تحمل في دواخلها الملامح التالية (التخطيطية . المعيارية . التنفيذية . القانونية تشريعا وتطبيقا).
3- إن تتم المعالجات بصورة تخطيطية شاملة وليس جزئية وذلك لعدم جدوي الخطة الجزئية المنفذة.
4- الاهتمام بإشكاليات البيئة المتزايدة مثل الجفاف والتصحر والنزاعات والنواتج المتعلقة منها وبها مثل النزوح والهجرة وإيجاد الحلول الايجابية لها.
5- تطبيق نظام الفيدرالية الإثنية بدلا من نظام المحليات وذلك للمراقبة الذاتية والمتابعة
6- التدريب والوعي التخطيطي التنموي خاصة في المحليات الطرفية .
7- لابد من إيجاد برامج تخدم الأهداف التنموية السابقة بدلا عن عمل برامج جديدة غير محسوبة
8- مراجعة الرؤى والأساليب التنموية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية والثقافية.

المراجع:

احمد، عبد الرحمن يسري،(1415هـ) : الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، سلسلة بحوث الزائرين رقم (1) ،جدة،السعودية.
بخار،علبة عبد الحميد، (د،ت): خصائص الدول الأقل نموا ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجز الثاني.
بعيطيش ، يوسف(2019م): تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر (3) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد (10) العدد(1) ص ص (674-701) ،الجرائر.
جهاز شئون البيئة ،مصر،(دت): التنمية المستدامة في مصر .الجهود – الاحتياجات، رئاسة مجلس الوزراء ،وزارة الدولة لشؤون البيئة ،القاهرة ، مصر.
حسين وآخرون،(2018م): إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية ، مجلة نما للاقتصاد والتجارة ، عدد خاص، المجلد رقم(1) ص ص (75- 86)
الخضيري،محسن احمد(ب،ت):اقتصاد الفقاعة وفقاعة الاقتصاد-رؤية فعالة لما حدث وتحذير أكثر فاعلية مما سيحدث،منتديات مجلة الابتسامة ، ابتزاك للطباعة والنشر والتوزيع.
دليل قيادات الحكومات المحلية ،2012م:كيف نجعل المدن أكثر قدرة علي مجابهة الكوارث، مساهمة في الحملة العالمة 2010-2015م،مديني تستعد، جنيف ،الأمم المتحدة.
الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (د، ت) الجزائر
الرابط:التوزيع الجغرافي للدول النامية في العالم-https// mugtama.com/ translations/item/79415 2018-11-28-16-23-00.htmh
الرديسي، سمير محمد، (2005م): استراتيجيات تقييم وتحليل البحث الميداني، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم، السودان.
الرديسي، سمير محمد،|(2005م): استراتيجيات تقييم وتحليل البحث الميداني، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم، السودان.
الصالحي، ماجد معيوف جيش،(2020م): الهدر الديمغرافي لفئات صغار السن في مدينة الزبير وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة البصرة ، العراق.

الصقيع ، عبد الله علي،(1984م): المدخل الي البحث العلمي الجغرافي المعاصر، الطبعة الأولي، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة ، السعودية.
عبد الحليم ، الديب، محمد صبحي وحمدي احد، (2012م): جغرافية السياحة،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، مصر.
عثمان، علام،(2014م) : تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر.
العزاوي ، فلاح جمال معروف(2016م): التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولي، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ص
علي ، انس يحي احمد، (2018م) : معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،دراسة حالة السودان، بحث تكميلي غير منشور في الماجستير في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ، قسم الاقتصاد، الخرطوم، السودان.
عمار، بن هند(2004م): المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق، ، ابن عكنون، الجزائر.ص(58)
غرابية، خليف مصطفي (2012م): السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولي، الدوحة ، قطر.ص (11)
مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ،(2005م): المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ص ص (117- 166)
مختار، محمد أبو الحسن القاسم،(2008م): استراتيجيات التكيف مع الجفاف في السودان – دراسة جغرافية لمحلية الدويم ،بحث دكتوراه غير منشور ،كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان .ص (7)
مطرود ، ألحديثي،هبة عادل ،عطا الله سلمان،(2015م):الدول الحبيسة الإفريقية مشكلاتها ومنافذها وتصنيفها – دراسة في الجغرافيا السياسية، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافيا، جامعة بغداد المجلد (26) (2)،ص ،ص (538-558)، بغداد العراق.
موقع المرسال،(2019م):خريطة للدول الحبيسة، زمن التحديث 2019/4/14م،زمن الزيارة (2020/6/1م) اليوم /الاثنين ،زنن الدخول،الساعة (8.40)الساعة والدقيقة الفترة الصباحية

Reference:

1Bailey, 1996: Aguide to field research Thousand OakC A: prne forge press.